الأمم المتحدة

A/59/690

الجمعية العامة

Distr.: General
3 February 2005
Arabic
Original: English

**الدورة التاسعة والخمسون**

البندان ١٠٠ و ١٦٣ من جدول الأعمال

**تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، المسائل المتعلقة باللاجئين والعائدين والمشردين داخليا والمسائل الإنسانية**

**الحالة في الأراضي المحتلة في أذربيجان**

# رسالة مؤرخة ٢ شباط/فبراير ٢٠٠٥ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لأذربيجان لدى الأمم المتحدة

أود أن أشير إلى الرسالة المؤرخة ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ الموجهة من الممثل الدائم لأرمينيا[(١)] التي أشار فيها إلى الملاحظات الختامية للجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على التقرير الدوري الثاني لأذربيجان المتعلق بتنفيذ العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية[(٢)].

من الواضح أن محتوى ونتائج عملية الإبلاغ والحوار الثنائي بين الدول الأطراف والهيئة المعنية برصد معاهدة حقوق الإنسان قد وُضعت للمساهمة في زيادة فعالية تنفيذ تلك الدولة لالتزاماتها بموجب صك دولي محدد لحقوق الإنسان وليس لاستخدامها أساسا من قبل تلك الدولة الطرف لشن اتهامات لدوافع سياسية.

ومما يؤسف له أن ممثل أرمينيا ومن خلال اتباعه لنهج انتقائي بشأن التقرير المذكور أعلاه لأغراضه السياسية يسيء تفسير التقرير ويخفي جوهره. وهو يحاول بفعله هذا تضليل المجتمع الدولي. وليس غريبا أن الممثل الأرميني قد قام عن عمد في عرضه للفقرة ٢٨ من

(١) A/59/593.

(٢) E/C.12/1/Add.104, 26 November 2004.

070205 070205 05-22861 (A)
*0522861*

التقرير بحذف الكلمات المهمة وهي (اللاجئين والمشردين داخليا) مما أفسد معنى الفقرة. وتعامل مع الفقرة ١٥ بنفس الطريقة غير اللائقة.

فمسألة ما تسمى ''بالاستيلاء غير المشروع على الممتلكات'' والتي تناولتها لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وانتقاها الممثل الأرميني من مجموعة القضايا المترابطة المتصلة ببعضها البعض ينبغي النظر إليها في سياق الصراع المسلح بين أرمينيا وأذربيجان ككل وتفسيرها بوضع نتائجها في الاعتبار ولا سيما تشريد السكان عن طريق العنف وهي واقعة تم عكسها في وثائق أخرى ذات صلة بما فيها تلك التي اعتمدتها الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة والهيئات الأخرى لرصد معاهدة حقوق الإنسان[٣].

وتلاحظ لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية نفسها في التقرير ذاته أن ''وجود عدد كبير من اللاجئين والمشردين داخليا نتيجة للنزاع القائم مع أرمينيا ما زال يكبل بصورة خطيرة قدرة الدولة الطرف على إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المنصوص عليها في العهد''[٤].

وقبل محاولة أرمينيا تفسير الفقرة ١٥ تفسيرا خاطئا في سياق قضية الأقليات وهي الدولة التي طهرت أراضيها من جميع القوميات غير الأرمينية وأصبحت دولة أحادية الإثنية يتعين أن لا تتجاهل واقعة أن أذربيجان وعلى عكسها تماما قد احتفظت بتنوعها الإثني حتى اليوم. وقد أثنى مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان على هذه الواقعة التي تتحدث عن نفسها في زيارته الأخيرة إلى باكو في تشرين الثاني/نوفمبر وأن هناك نحو ٣٠ ٠٠٠ أرمني يعيشون في أذربيجان خارج إقليم ناغورني كاراباخ منهم ٢٠ ٠٠٠ في باكو.

وبدلا من اتهام الدول الأخرى باتباع سياسات تمييزية بالنسبة للأقليات الإثنية يتعين أن تمارس حكومة أرمينيا قدرا من التقييم والتحليل الذاتي لحالة تنفيذ التزاماتها الدولية في مجال حقوق الإنسان ولا سيما إيلاء المزيد من الاهتمام لاستنتاجات وتوصيات هيئات رصد معاهدات حقوق الإنسان على تقاريرها الدورية. وقد أعربت هيئات رصد معاهدة حقوق الإنسان مرارا عن قلقها إزاء روح التعصب السائدة في أرمينيا والسياسات والممارسات

(٣) قرار الجمعية العامة ١١٤/٤٨ وقرارات مجلس الأمن ٨٥٣ (١٩٩٣) و ٨٧٤ (١٩٩٣) و ٨٨٤ (١٩٩٣) و E/CN.4/1999/79/Add.1، الفقرات ١ و ٢٠ و ٢٣ و CERD/C/304/Add.75، الفقرة ١١.

(٤) الفقرة ١١ من الوثيقة E/C/12/1/Add.104.

التمييزية المتبعة في ذلك البلد ضد الأقليات الإثنية والدينية وضد اللاجئين وملتمسي اللجوء والنساء والأطفال[٥].

وفيما يتعلق بمقاطعة غورانيوي وقرية شايكند بمقاطعة خانلار بأذربيجان والتي ذكرهما الممثل الدائم لأرمينيا بأنهما مقاطعتا ''شاهومين'' ''وغيتاشن'' على التوالي ينبغي ملاحظة أن الجماعات الأرمينية المسلحة قد حولت شايكند في ١٩٨٩ إلى وكر إجرامي كانت تقوم منه بقصف القرى والطرق المجاورة وإدخال الرعب في قلوب السكان الأذربيجانيين المحليين. وفي الفترة ١٩٨٩-١٩٩١ سقط ٥٤ شخصا ضحايا لهذه الجماعات الأرمينية المسلحة في كل من شايكند والمناطق المجاورة. وفي عام ١٩٩١، قامت وكالات إنفاذ القانون المركزية التابعة للاتحاد السوفياتي آنذاك بإيقاف العشرات من العصابات الإجرامية الأرمينية الناشطة في المنطقة.

وفيما يتعلق بمرسوم رئيس أذربيجان المؤرخ ٢٢ آب/أغسطس ٢٠٠١ فقد كان واحدا من التدابير العديدة التي اتخذها حكومة أذربيجان بغرض كفالة الحق في الحياة الكريمة ولا سيما الأوضاع السكنية لنحو ٠٠٠ ٢٥٠ أذربيجاني طُردوا قسرا من أرمينيا نتيجة للتطهير الإثني الذي حدث في الفترة ١٩٨٧-١٩٨٩. ودعا المرسوم إلى تعمير ٤٠٠ ١ منزل كان قد تم تدميرها في أشاغي[٦] واغشاكانديو ويوفاري اخاشاكاند لإيواء اللاجئين القادمين من أرمينيا الذين كانوا قد وجدوا ملجأ في المنطقة بالفعل ليس في باكو وكانجا مثلما ادعى الممثل الأرمني.

ويتعين على أرمينيا قبل القيام بمحاولاتها البائسة للتفاعل مع إدراج البند ١٦٣ المعنون ''الحالة في الأراضي المحتلة في أذربيجان'' في جدول أعمال الدورة التاسعة والخمسين للجمعية العامة أن تدرك الفوارق الرئيسية بين (أ) القضايا المتعلقة بالانتهاكات الجسيمة

---

(٥) انظر A/57/18 الفقرات ٢٧٧ و ٢٧٨ و ٢٨٠ و ٢٨٢ و ٢٨٣ CRC/C/15/Add.119، الفقرات ٢٤ و ٣٢ و ٤٦ و ٤٨ و CCPR/C/79/Add.100، الفقرات ١٤ و ١٥ و ١٦ و ١٧ و E/C.2/1/Add.39، الفقرة ١٠.

(٦) سُميت مستوطنة أشاغي اغاجاكند في مقاطعة غورانيوي باسم شاهوميني في عام ١٩٣٨. وبعد حصول أذربيجان على استقلالها أعادت الاسم الأصلي للمستوطنة. وفيما يتعلق بالقرية المشار إليها في الرسالة الأرمينية بقرية فيرينشين فلا يعني ذلك سوى ترجمة حرفية للاسم الأذربيجاني الأصلي لمستوطنة يوخاري أغاشاكاند إلى اللغة الأرمينية بعد حذف كلمة أرجا فقط. وبدأ الجانب الأرميني يشير إلى يوخاري أغاكند بوصفها فيرينشين بعد بداية الصراع بين أرمينيا وأذربيجان بالرغم من أن المرء لا يمكنه إيجاد مستوطنة باسم فيرينشين في نفس المكان على مدى التاريخ. ولكي تزيل من التاريخ حقيقة أن أذربيجانيين قد عاشوا في المنطقة التي هي جمهورية أرمينيا حاليا كانت أرمينيا هي التي بإعادة تسمية نحو ألفي مدينة وقرية ومنطقة كانت تحمل أسماء أذربيجانية لعدة قرون بعد تحويلها من أذربيجان إلى أرمينيا بعد إقامة الحكم السوفياتي في كلا البلدين في عام ١٩٢٠.

لقواعد محددة ملزمة قانونا تنطبق في الأراضي المحتلة مثل تلك التي تحظر نقل السكان إلى الأراضي المحتلة وهو ما يقع ضمن جرائم الحرب و (ب) القضايا المعقدة الناشئة عن مشكلة تشريد السكان من مناطق لا تُعتبر محتلة من حيث التعريف.

وبدلا من قيام أرمينيا بمحاولة للمساهمة في إعادة السلم والأمن إلى المنطقة ووضع نهاية لأنشطتها غير المشروعة التي تتحمل مسؤولية رئيسية عن آثار الصراع المسلح فإنها تسعى لتضليل المجتمع الدولي بإخفاء جوهر الوثيقة التي اعتمدتها هيئة رصد معاهدة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

وأخيرا وليس آخرا، وفيما يتعلق بالمسألة قيد النظر أود أن أقتبس من القرار ١٤١٦ المعنون ''النزاع على منطقة ناغورني كاراباخ الذي عالجه ''مؤتمر مينسك لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا'' واعتمدته الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا في ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥'' تأسف الجمعية البرلمانية لأنه وعلى مدى أكثر من عقد منذ نشوء الأعمال العدائية المسلحة لا يزال النزاع على منطقة ناغورني كاراباخ دون حل. ولا يزال مئات الآلاف من الأشخاص مشردين ويعيشون في أوضاع بائسة. ولا تزال أجزاء كبيرة من إقليم أذربيجان تحتلها قوات أرمينية ولا تزال قوات انفصالية تسيطر على منطقة ناغورني كاراباخ وتشير الجمعية إلى القرارات ٨٢٢ (١٩٩٣) و ٨٥٣ (١٩٩٣) و ٨٧٤ (١٩٩٣) و ٨٨٤ (١٩٩٣) التي أصدرها مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وتحث الطرفين المعنيين على الامتثال لها ولا سيما بالامتناع عن الأعمال العدائية المسلحة وبسحب القوات العسكرية من أي أراض محتلة (انظر A/59/689-S/2005/64، المرفق).

ولذلك أدعو نظيري الأرميني إلى التفكير في آفاق تسوية للنزاع بدلا من اللجوء لبذل جهود غير مجدية لتزييف التاريخ وإصدار بيانات غير صحيحة.

وسأغدو ممتنا لو عملتم على تعميم نص هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الدورة التاسعة والخمسين للجمعية العامة في إطار البندين ١٠٠ و ١٦٣ من جدول الأعمال.

ياشار **أليف**
السفير
الممثل الدائم